الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.38

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٦/٣٠

الرئيس: السيد تالبوت ..... (غيانا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

أساليب عمل اللجنة الثانية

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

الانتهاء من أعمال اللجنة في الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-64956 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/C.2/67/L.24 و L.25 و L.62)

مشروعا القرارين *A/C.2/67/L.24* و *L.62*: النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.62، المقدَّم من السيد ستيفانيلي (إيطاليا)، نائب رئيس اللجنة، وذلك بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.24. وقال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على عدم تطبيق قاعدة الـ ٢٤ساعة الواردة في المادة ١٢٠ من النظام الداخلي. وأضاف أن مشروع القرار ليست له آثار على الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيد ستيفانيلي** (إيطاليا): أدخل تصويباً تحريرياً طفيفاً على مشروع القرار.

٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/67/L.62*، بصيغته المصوَّبة شفوياً.

٤ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/67/L.24*.

مشروع القرار *A/C.2/67/L.25*: متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (تابع)

٥ - **الرئيس:** قال إنه يفهم أن عدداً من أحكام مشروع القرار قد أدرج في مشروع القرار A/C.2/67/L.62، وأن مقدمي مشروع القرار يرغبون بالتالي في سحبه.

٦ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/67/L.25*.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٩/٠٠.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية** (تابع) (A/C.2/67/L.15/Rev.1)

مشروع القرار *A/C.2/67/L.15/Rev.1*: الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

٧ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن قبرص طلبت تصويتاً مسجلاً باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٨ - **السيدة دي لورنتيس** (أمينة اللجنة): تلت بياناً عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، وقالت إن الحوار الرفيع المستوى الذي سيعقد لمدة يومين عن الهجرة والتنمية المنصوص عليه في الفقرات ٢، ٣ (ب) '١' و ٣ (ب) '٢' سوف يتألف من أربع جلسات عامة وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة موازية مع توفير ترجمة شفوية بجميع اللغات الرسمية وإعداد محاضر حرفية للجلسات العامة. وسوف توفر خدمات الترجمة الشفوية والمحاضر الحرفية للجلسات العامة من استحقاقات الجمعية العامة لعقد الاجتماعات. إلا أن خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المائدة المستديرة الموازية سوف تضاف إلى عبء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من الاجتماعات، مما يستتبع احتياجات إضافية قدرها ٨٠٠ ٤٤ دولار لعام ٢٠١٣.

٩ - وقالت إن خدمات الترجمة الشفوية لجلسات الاستماع غير الرسمية لمدة يوم واحد في عام ٢٠١٣ المنصوص عليها في الفقرة ١١ سوف تستخدم استحقاقات الجمعية العامة من الاجتماعات ولن تترتب عليها بالتالي أي احتياجات إضافية من الموارد.

١٠ - وإذا ما اعتمد مشروع القرار، فإن الاحتياجات الإضافية البالغة ٨٠٠ ٤٤ دولار سوف تنشأ بالتالي في إطار الباب ٢ من الميزانية البرنامجية لشؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

إلا أن جميع الجهود الممكنة سوف تبذل لاستيعاب تلك الاحتياجات الإضافية ضمن الموارد الحالية في إطار الباب ٢ والإبلاغ عن ذلك في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١١ - **السيد لاندفيلد** (سورينام): تحدث بصفته ميسِّراً للمشاورات غير الرسمية، فقال إنه ينبغي أن يستعاض عن عبارة ''بعد التشاور'' في الفقرة ١٣ بعبارة ''بالتشاور''. وأضاف أنه من المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار؛ وأشار إلى أن جميع قارات العالم مأهولة بالبشر لأن الناس مهاجرون بطبيعتهم.

١٢ - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقالت إنه، وفيما يؤيد وفد بلدها المفهوم الكامن وراء مشروع القرار وقرار عقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، من المهم أن يكون الحوار مفتوحاً أمام جميع أصحاب المصلحة. وأشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص تضطلع بدور بالغ الأهمية من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، ومن خلال تنفيذ برامج المساعدة المهاجرين. ولذلك، فخبراتها أساسية لنجاح الحوار الرفيع المستوى.

١٣ - وأوضحت أن المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية كتبت إلى الدول الأعضاء للإعراب عن شواغلها بشأن الأحكام الواردة في مشروع القرار التي من شأنها أن تحد من مشاركتها دون اعتماد الشفافية أو اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وأضافت أن وفد بلدها يشاطر تلك الشواغل، نظراً إلى أن مشروع القرار سوف يتيح للدول الأعضاء استبعاد ممثلي المجتمع المدني على أساس عدم الاعتراض. وذكرت أن هناك سوابق لمعالجة الشواغل المتعلقة بمنظمات غير حكومية محددة. ولو استفاد المفاوضون من تلك السوابق، لكان من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء. وتكتسب طرائق مشاركة المجتمع المدني في منظومة الأمم المتحدة أهمية حاسمة بالنسبة إلى انفتاح المنظمة وحيويتها وأهمية دورها. ولذلك، سيصوِّت وفد بلدها ضد مشروع القرار.

١٤ - **السيدة زوبانيوتيس** (قبرص): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقالت إن أعضاء الاتحاد الأوروبي يشعرون بخيبة الأمل بسبب قرار إغفال الطلب بأن يعد رئيس الجمعية العامة موجزاً للمداولات مع أن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزماً بكفالة نجاح الحوار الرفيع المستوى. وكانت وفود أخرى قد دعت إلى إعداد الوثيقة الختامية عن طريق التفاوض. إلا أن هذه المسائل لم تكن قد نضجت بما فيه الكفاية، وسوف تؤثر محاولة الاتفاق على هذه الوثيقة سلباً على الحوار الرفيع المستوى.

١٥ - وأشارت إلى أن إحجام بعض الوفود عن كفالة المشاركة الكاملة للمجتمع المدني في الحوار الرفيع المستوى كان أيضاً مخيباً للآمال. ومن شأن الحوار القوي والمفتوح مع مجموعات المجتمع المدني الحقيقية وذات الصلة، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، أن يشكل عنصراً هاماً من عناصر المناسبة. وأوضحت أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد دأبت، طوال المشاورات، على التأكيد بأن اعتماد المنظمات غير الحكومية ينبغي أن يتسم بالشفافية كلياً وأن على الجمعية العامة أن تشارك مشاركة كاملة. ويبدو أن الفقرة ١٢ من مشروع القرار تفترض أن الدول الأعضاء ستتمكن من النظر في الاعتراضات التي قد تقدمها دول أخرى بشأن حضور ممثلين عن المجتمع المدني أو منظمات غير حكومية محددة ورفضها على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية. ومن المأمول أن تعتمد الدول الأعضاء في

المناقشات المقبلة بشأن مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة نهجاً أكثر إيجابية.

١٦ - **السيد وانغ كون** (الصين): تكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت فقال إن المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ ينصان على أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن تتقرر بالتشاور مع الدول الأعضاء. ولذلك، فوفد بلده رأى على الدوام أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة ينبغي أن تستند، وفقاً للممارسة المتبعة حديثاً، إلى نهج عدم الاعتراض. ولقد سعى بعض البلدان التي تجاهلت أحكام ميثاق الأمم المتحدة والممارسة المتبعة في الجمعية العامة تجاهلاً تاماً إلى عرقلة مشاركة المنظمات غير الحكومية في محاولة للحيلولة دون صياغة وثيقة ختامية. ومن أجل إعلاء شأن ميثاق الأمم المتحدة، يهيب وفد بلده بجميع البلدان التصويت لصالح مشروع القرار.

١٧ - وأجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية) ، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والرأس الأخضر، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبريا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

كندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا،

والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

١٨ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/67/L.15/Rev.1* بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل صوتين، مع امتناع ٤٦ وفداً عن التصويت.

١٩ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يشعر بخيبة الأمل بسبب عدم وجود اتفاق ولذلك فقد امتنع عن التصويت مع أن مشروع القرار يتناول مسألة في غاية الأهمية للمجتمع الدولي. وأضافت أنه من الأهمية الحيوية كفالة مشاركة المنظمات غير الحكومية في المناقشات. ولذلك فإن إدراج عبارة ''على أساس عدم الاعتراض'' في الفقرة ١٢ من مشروع القرار يدعو للأسف، نظراً إلى أنه يحد، في ما يبدو، من مشاركتها بدون إدراج مبدأ مراعاة القواعد الواجبة الاتباع.

٢٠ - وقالت إن وفد بلدها يأسف أيضاً لأن الدول الأعضاء لم تتفق بشأن المقترح الذي قدمه وفد بلدها بشأن إعداد وثيقة ختامية عن طريق التفاوض. فبعض الدول يفتقر إلى الإرادة السياسية للتوصل إلى توافق للآراء بشأن هذا الموضوع الهام. وعلى الرغم من أقصى الجهود التي بذلها الميسِّر والرئيس، فلقد شاب المفاوضات التوتر الشديد وكان تعنت بعض المجموعات، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، مخيباً للآمال.

٢١ - **السيدة تشارترز** (أستراليا): قالت إن وفد بلدها مجتمع يفخر بتعدد ثقافاته، وهو مشارك فعال في المحفل العالمي بشأن الهجرة والتنمية، ومؤيد متحمس لمشاركة المجتمع المدني مشاركة قوية وشفافة وهادفة. وأشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني، وبالنظر إلى استقلاليتها والتزامها وتنوعها، تؤدي دوراً مشروعاً وراسخاً ومحترماً في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي إتاحة الفرص لجميع أصحاب المصلحة لإسماع آرائهم في الحوارات الرفيعة المستوى والمداولات الأخرى للأمم المتحدة. والمبدأ القائل بأنه ينبغي إشراك المنظمات غير الحكومية وبأن مشاركتها ينبغي أن تحدد على نحو يتسم بالشفافية هو في صلب القيم التي تدين بها الأمم المتحدة.

٢٢ - **السيدة هاي** (نيوزيلندا): قالت إن بلدها هو كذلك بلد مهاجرين يتميز سكانه بتعدد ثقافاتهم وتنوعهم؛ إلا أن هناك مسائل عديدة تحيط بالهجرة تحتاج إلى المناقشة. ولقد امتنع وفد بلدها عن التصويت بسبب ما يساوره من قلق إزاء الفقرة ١٢. وأوضحت أن وفد بلدها يقدر مساهمة المنظمات غير الحكومية في مناقشات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى، ويرى أن العملية المنصوص عليها في القرار المتعلق باعتماد المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تعكس المبادئ الأساسية لمراعاة القواعد الواجبة الاتباع وللشفافية. ويعرب وفد بلدها عن أسفه لأنه لم يتم التوصل إلى توافق للآراء رغم وجود سوابق داخل منظومة الأمم المتحدة في التعامل مع تلك المسألة.

٢٣ - **السيد ميرو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن آراء الدول الأعضاء كانت منقسمة للغاية رغم بذل أقصى الجهود من جانب الميسِّر والمكتب لإيجاد حل توافقي. وأعرب عن أمله بأن تبذل الدول الأعضاء مزيداً من الجهود في المستقبل للتوصل إلى توافق للآراء.

٢٤ - **السيد غيربر** (سويسرا): قال إن الأمم المتحدة هي المحفل المشروع لتعزيز الاتساق على جميع مستويات

السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية، وأعرب عن تأييد وفده لخطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥ وقرار تنظيم حوار رفيع المستوى. وقد قدم الميسِّران نصاً متوازناً يعكس شواغل جميع الأطراف، وكانت العديد من الفقرات نتيجة التفاوض على حلول توفيقية. وقال إن عدم التوصل إلى توافق للآراء مؤسف وليس الغرض منه سوى إضعاف أهمية مشروع القرار.

٢٥ - وقال إن القلق يساور وفد بلده أيضاً لأنه لم يتم التوصل إلى توافق الآراء بشأن طرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الحوار الرفيع المستوى. وأضاف أن وفد بلده ليس راضياً عن الغموض الذي يشوب صيغة الفقرة ١٢ على الرغم من جهود الميسِّر والرئيس للتوصل إلى تسوية. وفي حين يحق للدول الأعضاء التعبير عن آرائها بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية، فإن أي اعتراضات ينبغي أن تتم بشفافية وأن تنظر فيها الجمعية العامة. ولجميع تلك الأسباب، امتنع وفد بلده عن التصويت.

٢٦ - **السيد لانغلاند** (النرويج): قال إنه من المؤسف أنه لم يتم التوصل إلى توافق للآراء بشأن مشروع القرار. وفيما يؤيد وفد بلده تأييداً تاماً قرار تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، فقد امتنع عن التصويت بسبب ما يساوره من قلق بشأن مشاركة المجتمع المدني التي تشكل جزءاً هاماً من هذه العملية.

٢٧ - **السيد جكطا** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي صوتت لصالح مشروع القرار، الذي تناول مسألة هامة بالنسبة إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين.

علقت الجلسة الساعة ١٩/٥٠ واستؤنفت الساعة ٢٠/١٠.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) **الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (تابع)

(A/C.2/67/L.14 و L.64)

مشروعا القرارين A/C.2/67/L.14 و *L.64*: استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات (تابع)

٢٨ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار الذي جرى تعميم نصه على شكل ورقة غير رسمية غير محررة بالإنكليزية فقط، يستعاض بها عن مشروع القرار الوارد في الوثيقة الأصلية (A/C.2/67/L.14). وسيصدر النص لاحقاً بوصفه الوثيقة A/C.2/67/L.64، المقدمة من السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، نائب رئيس اللجنة. ولأن المفاوضات بشأن النص قد انتهت قبل ساعات قليلة فقط، فقد اقترح أن تتخذ اللجنة إجراءً بشأن الورقة غير الرسمية على أساس أن النص سيصدر بجميع اللغات الرسمية وإتاحتها للدول الأعضاء عند نظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة.

٢٩ - وتقرر ذلك.

٣٠ - **السيدة دي لورنتيس** (أمينة اللجنة): تلت بياناً عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، فقالت إن الولايات الجديدة والموسعة المبيَّنة في الفقرات ١٣١ و ١٤٢ و ١٦٠ و ١٧٢ و ١٨١ و ١٨٧ إلى ١٨٩ من مشروع القرار سوف تتطلب تعزيز مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق، بدعم من المساعدة المؤقتة العام برتبتي ف-٤ و ف-٣ في إطار لمدة ٢٤ شهراً و ٠٠٠ ٢٠٠ دولار من موارد الخدمات الاستشارية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ للمساعدة في التحضيرات الفنية وتحليل تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

والاتصال بأصحاب المصلحة الرئيسيين. وإذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، فإن الاحتياجات البالغة ١ ٢٩٧ ١٠٠ دولار لتغطية تكاليف وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمدة ٢٤ شهراً، والتكاليف التشغيلية المرتبطة بها، والخدمات الاستشارية، والأماكن المخصصة للمكاتب، سوف ينظر إليها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣١ - **السيد وينوبست** (سويسرا): تكلم بوصفه ميسِّراً للمشاورات غير الرسمية، فقال إن مشروع القرار قوي وعملي ومهم وكفؤ، وسوف يؤدي إلى تحقيق وفورات من شأنها إتاحة تحويل المزيد من الموارد إلى العمليات الميدانية.

٣٢ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/67/L.64*.

٣٣ - **السيد ميرو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن المفاوضات المعقدة أدت إلى تحسين النص المعتمد في الدورات السابقة، مما يعزز الكفاءة ويوفر أدوات لبرامج التنمية الوطنية.

٣٤ - **السيدة إيكي** (النرويج): قالت إن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات سوف يحدث فرقاً في الميدان ويفيد منظومة الأمم المتحدة. وأضافت أن جميع المشاركين في المفاوضات سعوا جاهدين لكفالة نواتج متوخاة ملموسة، وسوف تتيح النتيجة لبلدها أن يظل شريكاً في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة.

٣٥ - **السيد دجكطا** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشاد بما أظهرته البلدان المتقدمة النمو من شفافية في المفاوضات.

٣٦ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه يلزم المزيد من الوقت للنظر في التفاصيل الواردة في البيان الشفوي للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، مع أن وفد بلدها يؤيد أهداف استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ويعتقد بأنه سيكون أداة مفيدة للغاية. ونظراً إلى أن الدول الأعضاء لم تنظر بما فيه الكفاية في التقديرات في أي محفل مناسب، فإن الأساس الذي تقوم عليه هذه التقديرات خاضع للمساءلة، ولا سيما وأن مشروع القرار لم يمنح مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق أي ولاية جديدة أو موسعة.

٣٧ - **السيد برقاوي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على مبادئ فعالية المعونة، على النحو الذي جرى تأكيده في المنتديات الرفيعة المستوى لفعالية المعونة، التي تشكل أساس الجهود الرامية إلى تحسين المساءلة وتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية وأثرها. وأشار إلى أن المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان استعرض الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بفعالية المعونة وتوسيع جدول أعمال فعالية المعونة.

٣٨ - وفي ما يتعلق بالبيان الشفوي للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، أوضح أن وفد بلده يشاطر ما أعربت عنه ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية من مخاوف. فالأرقام المعروضة مجرد تقديرات بدافع تفسير مفرط الصرامة للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي. وهي لا تنطوي على حكم مسبق بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي سيقدمها الأمين العام إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى اللجنة الخامسة ولا ينبغي أن ينظر إليها على أنها حظيت بتأييد الدول الأعضاء.

٣٩ - **السيد موميتا** (اليابان): قال إنه من المؤسف أن تفاصيل الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لم توضع بمتناول الدول الأعضاء مسبقاً. فهذه المعلومات ينبغي أن تقدم إلى الوفود خلال إجراء المشاورات بشأن مشاريع القرارات.

وقال إن وفد بلده لديه أسئلة وتحفظات بشأن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وأوضح أنه ينبغي استيعاب التكاليف المتصلة بمشروع القرار في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحقيق وفورات في التكاليف وأن ينظر إليها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ليس بأي شكل من الأشكال ملزماً للدول الأعضاء.

٤٠ - **السيدة تشارترز** (أستراليا): تكلمت باسم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا، فقالت إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا لم يكن لديها الوقت لمراجعة مضمون البيان الشفوي للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وبالتالي فهي تحتفظ بحق مراجعة التقديرات في المحافل الملائمة.

٤١ - سحب مشروع القانون *A/C.2/67/L.14*.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.2/67/L.65)

مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة

٤٢ - وجه **الرئيس** الانتباه إلى مشروع برنامج عمل اللجنة للدورة الثامنة والستين (A/C.2/67/L.65).

٤٣ - اعتمد مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة المقدم من الرئيس.

أساليب عمل اللجنة الثانية

٤٤ - **الرئيس:** قال إن المكتب أحاط علماً بمختلف الآراء التي أعرب عنها أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن أساليب عمل اللجنة المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وأعد ورقة غير رسمية سوف تحال إلى الوفود في الوقت المناسب. ولقد عرضت هذه الورقة الأفكار التي يتعين أن ينظر فيها المكتب الجديد بشأن كيفية تحسين أساليب عمل اللجنة.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

٤٥ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن الأمانة العامة أخطرته بأنه لا توجد مسائل تستدعي اهتمام اللجنة أو تتطلب اتخاذ إجراء في إطار ذلك البند من جدول الأعمال. واعتبر أن اللجنة قررت بأنه لا يلزم اتخاذ إجراء في إطار ذلك البند من جدول الأعمال.

٤٦ - وتقرر ذلك.

الانتهاء من أعمال اللجنة في الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين

٤٧ - **الرئيس:** توجه بالشكر، في ملاحظاته الختامية، إلى جميع الوفود، ولا سيما نواب الرئيس، والمقرِّر، وميسِّري مشاريع المقترحات وأعضاء الأمانة العامة، وسلَّم أيضاً بما بذله الكثير من الموظفين الذين يسَّروا عمل اللجنة من جهود كانت أساسية للدفع بخطة التنمية للأمم المتحدة قدماً.

٤٨ - وأضاف أن مداولات اللجنة ركزت على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''. وتصدَّر مناقشاتها أيضاً استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، الذي يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى أعمال منظومة الأمم المتحدة والأغلبية العظمى من الدول الأعضاء.

٤٩ - وبسبب الصعوبات الاقتصادية العالمية، احتلت موقعاً بارزاً مسائل من قبيل وتيرة الانتعاش الاقتصادي، والعمالة، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وأزمات الديون السيادية. ومع ذلك، فقد استطاعت الوفود التفاوض بشأن مشاريع قرارات هامة متعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات التجارية. والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما في ذلك الدول

الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الخارجة من النزاعات، كانت الأكثر تضرراً من عدم اليقين الاقتصادي العالمي وتحتاج إلى أن يستمر تقديم الدعم لها. وفي ذلك الصدد، اتخذت اللجنة خطوات كبيرة لمتابعة التزامات برنامج عمل اسطنبول.

٥٠ - واستدعت التهديدات بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتغير المناخ، والفقر، والحرمان الاهتمام أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت اللجنة من جديد أهمية التعاون في ما بين بلدان الجنوب وتعزيز تعددية الأطراف في مواجهة التحديات الإنمائية. وتزامنت أعمال اللجنة مع الانتقال من الرأي التقليدي بشأن التنمية الاقتصادية نحو مفهوم التنمية المستدامة الذي ينبغي أن تعالج فيه المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة مشتركة وعلى نحو شامل. ومن شأن أعمالها أن تساعد في تحديد التنمية وتشكيل السعي لتحقيق التعاون الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٠.